



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الحادية والأربعون

”إحداث أثر فارق في الأمن الغذائي والتغذية“

روما، إيطاليا، 13-18 أكتوبر/تشرين الأول 2014

المائدة المستديرة حول السياسات بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية
في سياق النظم الغذائية المستدامة

مسائل معروضة على اللجنة:

إن اللجنة:

(أ) تقر اللجنة بأن الفاقد والمهدر من الأغذية يؤثران على قدرة النظم الزراعية والغذائية على ضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع لهذا الجيل وللأجيال المقبلة. وتتعترف اللجنة بأن الفاقد والمهدر من الأغذية هما نتيجة لكيفية عمل النظم الغذائية من النواحي الفنية والثقافية والاقتصادية. وهي تدعو جميع أصحاب المصلحة - الدول، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني - للاعتراف بأن الأمن الغذائي والتغذية السليمة هما هدفين مركزيين للنظم الغذائية المستدامة ولمعالجة الفاقد والمهدر من الأغذية فردياً وجماعياً لتحسين استدامة هذه النظم وأمنها الغذائي وإمكاناتها التغذوية. ويمكن تعريف الأسباب الكامنة وراء الفاقد والمهدر من الأغذية والحلول لهما على مختلف المستويات (وهي معرفة في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى "بالجزئية" و"المتوسطة" و"الكلية"). وهذه المستويات الثلاثة مفيدة في تحديد الأدوار المحتملة لمختلف أصحاب المصلحة.



m1265a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى

أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

www.fao.org

(ب) توصي اللجنة بأن يتعهد جميع أصحاب المصلحة المعنيين باتخاذ إجراءات فعالة من حيث التكلفة، وعملية، ومراعية للبيئة، ضمن المسارات المتوازية الأربعة التالية، وفقاً لاحتياجات وأولويات أصحاب المصلحة وبطريقة شاملة ومتكاملة وتشاركية.

1- تحسين جمع البيانات وتبادل المعارف بشأن الفاقد

ينبغي لجميع أصحاب المصلحة

1(أ) الاتفاق على تعزيز فهم مشترك وتعريف للفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية.
1(ب) تحسين جمع البيانات وشفافيتها وتبادل البيانات والخبرات والممارسات الجيدة في مجال الفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية.

ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة

1(ج) النظر في وضع بروتوكولات ومنهجيات مشتركة، وتحسين الاتساق بين تلك القائمة منها، لقياس الفاقد والمهدر من الأغذية وتحليل أسبابه. وينبغي أن يصير ذلك من خلال عملية شاملة وتشاركية تراعي المنتج والبلد وخصائص جميع أصحاب المصلحة ومبادراتهم، وبالاستناد إلى خبرة منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات أخرى بحسب الاقتضاء.

1(د) دعوة جميع أصحاب المصلحة لجمع البيانات حول الفاقد والمهدر من الأغذية وتبادلها بطريقة متسقة وشفافة في جميع مراحل السلسلة الغذائية.

2- وضع استراتيجيات فعالة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية

ينبغي للدول

2(أ) تنظيم عملية شاملة، حسب الاقتضاء، لتمكين أصحاب المصلحة من تحديد أسباب الفاقد والمهدر من الأغذية، والحلول المحتملة، والجهات الفاعلة الرئيسية وأولويات العمل الفردي والجماعي. ويتطلب ذلك تحديد أصحاب المصلحة الذين عليهم أن يشاركوا في تحديد وتنفيذ الحلول، بما في ذلك على المستوى الوطني والمحلي وعلى طول السلسلة الغذائية، والتكاليف ومن سيتحملها، وكذلك الفوائد والمستفيدين المحتملين. ويتطلب ذلك أيضاً تحديد القيود والتحديات ووضع خطة عمل لمعالجتها.

ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة

2(ب) دعم هذه العمليات الوطنية بالتعاون مع الشركاء من خلال تشجيع الأساليب المنهجية المتكيفة مع خصائص البلاد.

3- اتخاذ خطوات فعالة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية

استناداً إلى الأولويات التي تم تحديدها وخطة العمل، على الدول والسلطات المختصة دون الوطنية والمحلية أن تخلق بيئة مواتية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال السياسات والاستثمارات والحوافز، بما في ذلك تشجيع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج. ويشمل ذلك:

3(أ) تشجيع الاستثمار والابتكارات للحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية في القطاعات الغذائية وغير الغذائية (الطاقة، والبنية التحتية، الخ).

3(ب) الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من السلع والخدمات العامة للحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية ولضمان استدامة النظم الغذائية (مثل مرافق التخزين والتجهيز، وإمدادات الطاقة الموثوقة، والنقل، والتكنولوجيات المناسبة)، وتحسين سبل وصول منتجي الأغذية ومستهلكيها إلى الأسواق.

3(ج) تطبيق إطار سياسي وتنظيمي مناسب، يخلق الحوافز للقطاع الخاص والمستهلكين ليتمكنوا من اتخاذ خطوات للحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية، على سبيل المثال من خلال تصميم وتنفيذ صكوك سياسات للسوق مناسبة.

3(د) دعم صغار المزارعين ومنظماتهم للاستفادة من وفورات الحجم الكبير حتى يتمكنوا من الوصول إلى خدمات مالية ولوجستية (مثل التجهيز والتعبئة والنقل) وغيرها من الخدمات التي تعتبر هامة للحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية.

3(هـ) تقييم وتحسين، عند الاقتضاء، إدارة التوريدات الغذائية العامة وتوزيع السياسات والممارسات ذات الصلة للحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية مع ضمان سلامة الأغذية وحماية البيئة، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والسعي إلى تحقيق المزايا الاجتماعية.

3(و) مواصلة استكشاف مساهمة سلاسل التوريد القصيرة والأسواق المحلية في الجهود للحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية على طول سلسلة التوريد الغذائية، وخاصة بالنسبة للمنتجات القابلة للتلف.

ينبغي للدول وغيرها من أصحاب المصلحة، بما فيها المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني:

3(ز) تنظيم الدورات التدريبية وبناء القدرات من أجل تعزيز استخدام الممارسات والتكنولوجيات الملائمة.

3(ح) تشجيع الابتكار، وتبادل الممارسات الجيدة، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا بطرق طوعية ومتفق عليها من أجل الحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية.

3(ط) تمكين ودعم التنسيق بين أصحاب المصلحة لتحسين الحوكمة على طول السلسلة الغذائية وتنظيم الفهم الجماعي والإجراءات للحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية.

3(ي) تحسين نشر المعلومات الدقيقة وتقديم المشورة إلى المستهلكين للحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية.

3(ك) تشجيع مشاركة جميع الجهات الفاعلة في الحملات العامة وتعليم الشباب وتوعية المستهلكين حول أهمية وطرائق الحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية.

3(ل) تحسين الاتصال والتنسيق بما في ذلك من خلال فهم وإدراك أثر الإجراءات في جمع أنحاء السلسلة الغذائية.

ينبغي للقطاع الخاص

3(م) أن يأخذ دورا قياديا في منع الفاقد والمُهدر من الأغذية والحد منهما من خلال البحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية وتقييمات القطاعات للفاقد والمُهدر من الأغذية، والإجراءات والمبادرات الجماعية.

3(ن) جمع وإتاحة البيانات بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية والجهود المبذولة للحد منهما، وتغيير الممارسات للمساهمة في الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في الأعمال والأسر، وإيجاد طرق لتحديد وتقاسم التكاليف والفوائد من الإجراءات للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. وينبغي إدماج هذه الإجراءات في السياسات الطوعية لمسؤولية الشركات.

3(س) تقييم وتحسين القواعد والممارسات المتعلقة بمعايير المنتجات المستخدمة للقبول بمنتجات المزارعين أو رفضها (مثل حجم الأغذية، وشكلها والمعايير الجمالية للفاكهة والخضروات، والمنتجات الحيوانية). ويمكن تنفيذ ذلك مثلاً من خلال تحديد أسعار متباينة لتفادي الخسائر الاقتصادية وفي القيمة التغذوية.

ينبغي للمنظمات القطرية والدولية المعنية بالبحث والتطوير

3(ع) زيادة الاستثمار في البحوث والابتكارات التكنولوجية والاجتماعية في مراحل ما بعد الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع والاستهلاك للحد بشكل فعال من الفاقد والمهدر من الأغذية ولزيادة قيمة المنتجات الزراعية في سلاسل القيمة الغذائية ككل، مثلاً من خلال إطالة عمر التخزين مع حفظ القيمة التغذوية.

3(ف) وضع الخدمات الإرشادية الكافية والتدريب، المركزة بشكل خاص على النقل والتحويل والتغليف وشركات التوزيع.

3(ص) إجراء البحوث عن الفاقد والمهدر من الأغذية من أجل وضع إطار تحليل منهجي أو منهجية، بما في ذلك عدة استخدامات مثل الأغذية والأعلاف والاستخدامات الصناعية، وما إلى ذلك، لتحديد الفاقد والمهدر من الأغذية بهدف تخفيضهما.

4- تحسين تنسيق السياسات والاستراتيجيات من أجل الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية

استناداً إلى الأولويات المحددة، على الدول والسلطات دون الوطنية والمحلية بحسب الاقتضاء

4(أ) دمج الشواغل والحلول المتعلقة بالفاقد والمهدر من الأغذية، ونهج السلسلة الغذائية، في السياسات الزراعية والغذائية وبرامج التنمية، وفي غيرها من السياسات التي يمكن أن تؤثر على الفاقد والمهدر من الأغذية (مثل الاستهلاك الغذائي المستدام، والخطوط التوجيهية الغذائية، وسلامة الأغذية، والطاقة، والنفايات).

4(ب) وضع أهداف واعتماد سياسات اقتصادية تمكينية وحوافز للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، من خلال تسلسل هرمي "لاستخدام الغذاء وليس هدره" (أي الوقاية، إعادة توزيع المواد الغذائية على الناس، إعادة تخصيص الغذاء للعلف حيث يكون ذلك آمناً، إعادة تدويره للطاقة، إعادة استخدامه للسماد، وفي نهاية المطاف، في غياب أي حل آخر، التخلص منه في مكبات النفايات).

4(ج) دعم الجهود الرامية إلى التبسيط والاتساق والتوضيح والتنسيق لمعنى تحديد تاريخ الأغذية واستخدامه، مع ضمان سلامة الأغذية على المستوى القطري وكذلك على المستوى الدولي مع مراعاة مبادئ الدستور الغذائي وعمله الجاري.

4(د) دعم تنسيق الجهود من خلال مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين مثل المبادرة العالمية "لحفظ الغذاء".

4(هـ) الاعتراف بأدوار ومبادرات السلطات المحلية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال طرق مثل المشتريات العامة، وجمع المهدر، والتخطيط الريفي والحضري.

ينبغي للجنة الأمن الغذائي العالمي

4(و) النظر في عقد اجتماع شامل لتبادل التجارب الناجحة، والتحديات المطروحة والدروس المستفادة من مبادرات الفاقد.

4(ز) تشجيع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق العالمي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي على أخذ زمام المبادرة لتطوير خطوط توجيهية بالشراكة مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، لمساعدة الحكومات في تقييم أنظمتها الغذائية بهدف الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية.

4(ح) زيادة الوعي بأهمية الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وتوزيع هذا التقرير الصادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى عن "الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة"، وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي، على المنظمات والأجهزة الدولية، كجزء من تحدي القضاء على الجوع للأمم المتحدة ونحو إعداد جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.